

المدخل الى درء تعارض العقل والنقل

محاضرة علمية ألقاها أ.د عبدالله الدعجاني في منصة النادي التيمي

أعنى بها وخصها

محمد السهيمي

- هذا الكتاب من السعه والعمق والتشعب بحيث يستحيل علميا ومنهجيا ان يستوعب في لقاء واحد، فغايه ما يمكن ان نفعله في هذا المجلس هو ان نضع مفاتيح او نرسم خريطة او نفتح افقا للقراء قراءه، اما ان نوفي الكتاب حقه في جلسة واحده فهذا مما لا يطيقه الوقت ولا يسمح به مقام محدود.
- تتزاحم في أذهاننا جملة من الأسئلة المنهجية مثل كيف نقرا هذا الكتاب باي عين ننظر اليه؟ هل نقراه كتابا في الجدل كلامي فحسب؟ ام نقراه بوصفه مشروع معرفيا متكامل؟ ام نقراه نقدا لمنهج فلسفي بعينه؟ وهذه الأسئلة ليست ترفا ذهنيا بل هي الأسئلة التي تحدد زاوية القراءة. ومن زاوية القراءة يتحدد الفهم، ومن الفهم تتشكل النتائج.
- والحقيقة التي اود ان اقررها في البداية هي ان درء تعارض العقل والنقل ليس مجرد كتاب رد على خصوم ولا مجرد عمل جدلي بين اتجاهات كلامية متباعدة ولا حتى مجرد تفكيك لنص اشعري او فلسفي، بل هو في تقديرى مشروع منهجي متكامل لإعادة بناء واحده من اوسع وأخطر القضايا في الفكر الاسلامي بل في الفكر الانساني عموما وهي العلاقة بين العقل والوحي.
- هذه القضية ليست قضية جزئية وليست مساله فرعيه في علم الكلام بل هي القضية التي يتأسس عليها تصور الانسان للمعرفة ولمصادرها ولحدودها ولمراتبها.
- ومن هنا كان هذا الكتاب في جوهره مشروعاً لإعادة ترتيب العلاقة بين العقل والنقل ليس على مستوى الشعارات بل على مستوى البنية المعرفية العميقة.
- ومن جهة اخرى وهذه نقطه لا ينبغي ان تغفل يمكننا ان نجد في هذا الكتاب حصيلة كبرى لأصول فكر ابن تيميه العقدي والمنهجية، فهو ليس كتابا عارضا في مساله واحده بل هو كتاب تتكاثر فيه اصوله الكبرى في المعرفة وفي الاستدلال وفي فهم النص وفي تحليل المفاهيم الكلامية والفلسفية.
- هذا الكتاب يمثل ذروه في الجدل المنهجي وسعه في الاطلاع ودقه في التفكيك وقوه في البناء ومن هنا فان قراءته لا ينبغي ان تكون قراءه عابره ولا قراءه اقتباس انتقائي ولا قراءه موقف مسبق، بل ينبغي ان تكون قراءه مشروع، قراءه بناء فكري متكامل قراءه عقل يحاور ويفكك ويؤسس ويعيد ترتيب المشهد برمته.

- المحاضرة تستهدف رسم مدخل لهذا الكتاب، وحقيقةً ان فلسفة التأليف في المداخل سواء كانت للعلوم ام للكتب تقوم على تقديم صورته كليه مترابطة، يُبحث فيها عن الروابط العامة وعن السياق التاريخي وعن البنية الكلية، لا عن التفاصيل والمسائل الجزئية، وهذا يختلف عما يُكتب اليوم في مداخل العلوم كما نراه اليوم في المكتبات اذ كثيراً ما تطرح المسائل سائل ويغفل البناء الكلي وهذا ما لا تسعى اليه فلسفه التأليف في المداخل التي تشبه فلسفه العلوم في تناولها للعلوم.

- هذا الكتاب تحديدا درء تعرض العقل والنقل لا يمكن الدخول اليه الا عبر مساله واحده هي موضوعه، وهذه المسألة المركزية تمثل موضوع الكتاب كله، فهناك ترابط عضوي بين الكتاب وبين المسألة التي اقيم الكتاب لأجلها.

- ومن هنا اقول الشرط الاول لقراءة هذا الكتاب هو فهم ابعاد مسألته المركزية قبل قراءته - طبعا مع الامام ولو اجمالا بالمسائل الاخرى التي تدور على ضفافها، والقضايا التي كانت مثارا لنقاش ابن تيميه ونقده في هذا الكتاب.

- المسألة المركزية التي غني بها ابن تيمية هي مسألة كُلية الطابع، لها صور متعددة، ولها تجليات كثيرة في كل عصر وعند كل عقل، ومن صورها القديمة والحديثة ثلاثة صور:

الصورة الأولى: صورته العلاقة بين العقل والنقل او علاقة العقل بالوحي.

وهذا ما يبحثه المتكلمون وهذه صورته تطرح السؤال التالي: هل يمكن تعارض العقل والنقل؟ وإذا أمكن التعارض فكيف يمكن تجاوزه؟ وهذه الصورة لسؤالها تبحث في إطار علم الكلام.

الصورة الثانية: صورته علاقة الفلسفة باعتبارها عقلا، بالشرعية باعتبارها نقلا.

وهذا ما يبحثه الفلاسفة والمتفلسفة، وتطرح هذه الصورة فكرة وحده الدين والفلسفة، او مشروع ما يُسمى بالتوفيق بين الدين والفلسفة، وهذه الصورة تحاول الإجابة عن السؤال الاتي: كيف يمكن بيان الاتصال بين الشريعة وبين الفلسفة باعتبارها منتجا للعقل؟ وهذه الصورة بسؤالها تبحث في الميدان الفلسفي، وهي احدى المعارك والصراعات الفكرية في التراث، التي كانت ذروتها ما كان بين الغزالي وبين ابن رشد.

الصورة الثالثة: صوره علاقة العقل البشري بالدين الإلهي.

وهذا ما يبحثه الملاحظة على تنوع اتجاهاتهم لا سيما في الفكر الغربي الحديث والمعاصر، وهذه الصورة تطرح السؤال الآتي: هل بين العقل البشري والدين تنافر وتضاد؟ وهل يمكن التوفيق بينهما؟ وهذه صوره تُبحث في ميدان الفلسفة الحديثة والمعاصرة لا سيما في فلسفه الأديان.

— هذا المدخل يتكون من خمسة محاور:

المحور الأول: الغاية المنهجية لكتاب درء تعارض العقل والنقل وحدود خطابه.

و نقصد به الغاية المنهجية والهدف، فاذا اردنا أن نحدد الهدف الرئيسي لكتاب در تعارض العقل بالعقل فعلينا ان نضعه في موضعه الصحيح من الخريطة الفكرية، فهذا الكتاب ينتمي بوضوح الى اي الصورة الاولى من صور المسألة التي اشرنا اليها في هذا التمهيدي، اي صوره علاقته العقل بالنقل في سياق علم الكلام، فهو ليس كتابا في فلسفة الدين، ولا كتابا في نقد التوفيق بين الفلسفة والشريعة كما هي عند الفلاسفة، وانما هو كتاب يتوجه مباشرة الى الصياغة الكلامية لمشكله التعارض، يعني السؤال المركزي الذي كان مطروحا عند المتكلمين هو هل يمكن ان يتعارض العقل والنقل؟ وإذا وقع التعارض فما المنهج الصحيح لتجاوزه؟

جاء ابن تيميه ليحيب على هذين السؤالين، وقبل ان نبحت عن طريقه التجاوز، ينبغي ان نتحقق اولاً من اصل الفرضية: هل التعارض ممكن اصلاً؟ ومن هنا يبدأ مشروعه، فهو ينطلق من تأكيد اصل منهجي كبير، وهو منع إمكان التعارض الحقيقي بين صريح العقل وصريح النقل. وهذا كما ستاتي الإشارة اليه متفق عليه عند المتكلمين كلهم.

— ولكن ابن تيميه يستحضر هذا الاصل ويبني عليه، ثم بعد تقرير هذا الاصل يتوجه الى نقد القانون الذي اقترحه المتكلمون بوصفه حلاً لرفع التعارض.

— اذا الهدف الرئيس للكتاب ليس الرد على كل الاتجاهات الكلامية او الفكرية، وليس كذلك هو مجرد تفكيك لحجج متفرقة، بل هو نقد لقانون المتكلمين في التعامل مع التعارض.

— وهنا يجب ان أنبه الى نقطه دقيقه وهو ان ابن تيميه لم يجعل هدفه الاساسي نقد قانون المتفلسفة، هو متجه كما قلنا الى نقد قانون المتكلمين، وان كان تناول بعض آرائهم كأراء ابن سينا

وابن رشد، لكن هذا جاء على سبيل التبع لا على سبيل الأصالة، ولا على سبيل القصد الأول. فالهدف المركزي كان موجهها الى المتكلمين.

- وهناك تمايز بين قانون المتفلسفة وقانون المتكلمين كما يراه ابن تيمية

- قانون المتفلسفة يقوم في جوهره على اقصاء الوحي من ميدان المعرفة نظريا وعمليا، فـالمتفلسفة لا يجعلون خبر الانبياء طريقا الى العلم على حد تعبير ابن تيمية، بل ان بعضهم يذهب ابعد من ذلك فيجعل النبوة من باب التخيل، ويجعل الخطاب الشرعي خطابا رمزيا موجهها الى الجمهور، لذلك يقول ابن سينا في الاضحوية في امر المعاد: يقول: "اما امر الشرع فينبغي ان يعلم فيه قانون واحد وهو ان الشرع والمثل الآتية على لسان نبي من الانبياء يُرام بها خطاب الجمهور كافه" وهذا احد النصوص من النصوص المتفلسفة.

- بل ان بعض المتفلسفة يرى ان ظواهر النصوص قد لا تطابق الحقيقة الفلسفية، وان الانبياء قصدوا افهام العامة بما يناسب مداركهم، ولو كان الظاهر في نفس الامر غير مطابق للحقيقة، فالوحي عندهم ليس مصدراً مستقلاً للمعرفة، ربما يكون اداه عندهم اداه تربوية او سياسية او أخلاقية.

- ولهذا فان مساله تعارض العقل والنقل لا ترد اصلا على المتفلسفة لانهم حسمو المسألة ابتداءً بإلغاء احد طرفي المعادلة، فالعقل الفلسفي عندهم هو الحاكم، والوحي تابع، او هو مجرد رمز.

- اما قانون المتكلمين فمختلف فهم يقرون بالنبوات ويثبتون صدقها اجمالا، ويجعلون النقل طريقا معتبرا للمعرفة، ومن هنا تنشأ المشكلة عندهم.

- فبحث التعارض فرع عن الاقرار بالطريقين معا، ولهذا السبب تحديدا كان خطاب ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل موجهها الى المتكلمين ابتداءً واصاله، فهو يخاطب من يدعي الاسلام ومن يقر بالنبوة. ثم يضع قانونا يؤدي في نظره الى اضعاف دلالة الوحي.

- و بوضوح تام يستحضر ابن تيمية هذا التفريق بين المقامين المقام الفلسفي والكلامي.

فمثلا في ١ / ١٧٦ يقول ابن تيمية: " فنحن في هذا المقام انما نخاطب من يتكلم في تعارض الأدلة السمعية والعقلية ممن يدعي حقيقه الاسلام من اهل الكلام الذين يلبسون على اهل الايمان بالله ورسوله، واما من افصح بحقيقه قوله وقال ان كلام الله ورسوله لا يستفاد منه علم بغيب ولا

تصديق بحقيقته ما اخبر به ولا معرفه بالله واسمائه وصفاته وافعاله وملائكته وجنته وناره وغير ذلك فهذا لكلامه مقام اخر" وفي ١ / ١٨٠ يقول: " لا يخلو الشخص اما ان يكون مقرا بخبر نبوه الانبياء واما ان يكون غير مقرر، فان كان غير مقرر بذلك لم نتكلم معه في تعارض الدليل العقلي والشرعي، فان تعارضهما انما يكون بعد الاقرار بصحة كل منهما لو تجرد عن المعارض، فمن لم يقر بصحة دليل عقلي البتة لم يخاطب في معارضه الدليل العقلي والشرعي، وكذلك من لم يقر بدليل شرعي لم يخاطب في هذا التعارض"

- اذا الكتاب يتحرك داخل الدائرة الإسلامية، وداخل النزاع الكلامي الداخلي، وهذا الحس المنهجي في التمييز بين المشروع الكلامي والمشروع الفلسفي كما رأينا في هذين النصين وغيرهما قاد الى تقديم مدخل منهجي مهم مطلع الكتاب في المجلد الاول قبل ان يناقش القضية وهي قضية تعارض العقل والنقل.

- والحقيقة ان ابن تيميه قدم مدخلا منهجيا مهما شرح فيه اصول المناهج في عصره تجاه نصوص الوحي، فهو لم يبدأ مباشرة بنقض القانون، بل صنف تلك الاصول المنهجية في منهجين كبيرين:

المنهج الأول: طريقه التبديل وهي على نوعين: طريقه التخيل وهم الفلاسفة. وطريقه التحريف والتأويل وهم المتكلمون.

والمنهج الثاني طريقه التجهيل وهم المفوضة الذين يرون ان النصوص لا تفهم وان معانيها مجهولة وهذا تجدونه في ١ / ٨-٢٠.

- وهذا التصنيف لهذه الاصول الفكرية في عصره ليس عرضا تاريخيا فحسب، بل هو تمهيد لنقد قانون التأويل الاشعري تحديدا.

- ولتحديد هدف الكتاب بعد هذا المدخل المنهجي شرع ابن تيميه ابتداء في موضع مبكر في الكتاب في عرض القانون الاشعري وتلخيصه وثم تفكيكه في صفحة ٧٨

- القانون الذي استهدفه هو الصيغة التي بلغت ذروتها عند فخر الدين الرازي في كتابه اساس التقديس، وهذه الصيغة التي وصلت عند الرازي في مساله العلاقة بين العقل والنقل لم تولد فجاءه.

بل مرت بمراحل في المدرسة الاشعرية بوادها عند ابي بكر الباقلاني ثم تطورت عند ا امام الحرمين الجويني ثم اكتملت عند ابي حامد الغزالي حتى انتهت الى صياغتها الكلامية والفلسفية المركبة عند الرازي. وهذه هي الصيغة التي افتتح بها ابن تيميه كتابه ثم شرع في تفكيكها تفكيكا منهجيا. خلاصه هذا المحور:

نقول الهدف الرئيس لكتاب درء تعارض العقل والنقل هو نقد القانون الكلامي الذي قرر امكان التعارض ووضع آلية جاهزة لحله بتقديم العقل وتأويل النقل، فالكتاب يتحرك داخل النزاع الكلامي الاسلامي لا داخل النزاع الفلسفي المحض.

المحور الثاني: التشكل التاريخي لإشكاليه تعارض العقل والنقل حتى الذروة الراجية:

ما دمنا بصدد رسم مدخل منهجي لهذا الكتاب، فلا يمكن ان نتجاوزه دون ان نمر ولو مرورا عابرا على السياق التاريخي الذي تشكلت فيه مسالته، لان كتاب درء تعارض العقل والنقل ليس نصا ولد في فراغ، ولا مشروعا منفصلا عن تاريخه، بل هو استجابة نقديه لمسار طويل من التطور الفكري.

- بل يمكن ان نقول بدقه: السياق التاريخي لمساله الكتاب هو السياق التاريخي للكتاب نفسه؛ ففهم هذا السياق هو فهم لمسوغات وجود هذا الكتاب.

- فاذا رجعنا الى الحقل الكلامي نجد ان البذرة الاولى لفكره هذا القانون وهي اصاله العقل ومركزيته في علاقته بالنقل = ظهرت عند المعتزلة، وتجلت هذه الفكرة مبكرا في الحوار الشهير الذي جرى بحضرة الخليفة المأمون بين بشر المريسي وابي الهذيل العلاف حيث طلب ابو الهذيل من بشر ان يقدم قاعده مرجعيه يرجع اليها عند الاختلاف فقال بشر: القياس، ويقصد به القياس العقلي. فأجابه ابو هذيل قال: الحق يتبين بالمقاييس عند ذوي الالباب.

- هذه اللحظة وان بدت عابره في ظاهرها تمثل تحولا منهجيا عميقا؛ فان النزاع انتقل من مستوى الاحتجاج بالنصوص الى مستوى تحديد القاعدة المرجعية الحاكمة للنصوص.

- يعني لم يعد السؤال ماذا قال النص؟ بل اصبح السؤال: ما الاصل الذي نحتكم اليه عند النزاع؟ وهنا هنا تبدا ملامح نظريه جديده في العلاقة بين العقل والوحي.

- ثم تطورت هذه الفكرة عند القاسم ابن ابراهيم الرسي الزيدي المعتزلي في كتابه اصول العدل والتوحيد وهو من علماء القرن الثالث الهجري المتوفى سنة ٢٤٦ تقريبا يعني مبكرا في سياق تشكل هذا القانون، فالرسي في هذا الكتاب قرر ان الحجج ثلاث العقل والكتاب والرسول ثم قال عباره شديده الدلالة قال: "العقل أصل الحجتين الاخيرتين لانهما عرفا به ولم يعرف بهما" وهنا يتبلور جانب مهم من النظرية، فالعقل ليس مجرد اداه لفهم الوحي، بل هو أصل معرفي سابق يتوقف عليه ثبوت الوحي نفسه.

- وهذا التطور يمثل خطوه ابعد من مجرد استعمال العقل في الفهم الى جعله اساسا لإثبات أصل النقل.

- ومن اللافت ان ابن تيميه قد اشار الى هذا السياق التاريخي حيث رأى ان اول بروز حقيقي لإشكالية التعارض الممنهج كان في اواخر عصر التابعين عند ظهور فرقه الجهمية، لا سما بعد احتداد شوكته في اوائل القرن الثالث، وأشار الى ان الفرق الاولى كالشيعة والمرجئة والقدرية لم يكن عندهم مشروع منهجي متكامل لمعارضه النصوص بالعقل، بل كانت معارضتهم تقوم على معارضه نصوص بنصوص، لا على قانون عقلي كلي، هذا اشار اليه في المجلد ٥ / ٢٤٤ من الدرء، فأشار في هذا النص الى جزء من السياق التاريخي لهذه المسألة.

- وهنا ينبغي ان ننبه الى فرق مهم وهو ان وقوع معارضه جزئية شيء، ووقوع معارضه للوحي جزئية شيء، وتأسيس قانون كلي للمعارضة شيء اخر.

- فمند نزول الوحي وجدت معارضات عقلية سطحية كما في اعتراض بعض المشركين على قضية البعث كما حكى القرآن عنهم، لكن هذه كانت اعتراضات ومعارضات بدائية، لم ترتقي الى مستوى نظريه منهجية ولا الى قانون كلي للتأويل.

- بعد هذا تطورت المعارضة حتى بلغت صورته أكثر نضجا عند القاضي عبد الجبار الذي قرر قاعده واضحة "كل ما يرد في الكتاب من نصوص يجب ان يعرض على ما ثبت في العقل فما وافق العقل أخذ بظاهره وما خالفه أول".

- وهنا تشكل البنية الكاملة لما سيعرف لاحقا بقانون التأويل، فلم يعد الامر اجتهادا في مساله بل أصبح قانونا منهجيا عاما، ثم انتقل هذا القانون بصيغته المعدلة الى المدرسة الاشعرية.

- فنجد بداياته عند ابي بكر الباقلاني حيث تتجلى فكره اصاله العقل وجعل الأدلة السمعية فروعا لأدله العقل عنده.

- ثم كثف الصياغة امام الحرمين الجويني، وقرر ان النص إذا لم يكن مستحيلا عقلا وثبت بطريق قطعي وجب قبوله والا فلا يقطع به.

- ثم جاء تلميذه ابو حامد الغزالي في مجموعه من كتبه ومنها كتابه الاقتصاد في الاعتقاد فقرر بوضوح اذا قضى العقل بالاستحالة وجب تأويل النص. غير ان الغزالي كان ينطلق من مقدمه مهمه وهي انه لا يمكن ان يشتمل السمع على قاطع يخالف المعقول.

- ثم بلغت الصياغة المنهجية لقانون التعارض او التأويل ذروتها عند الرازي وهذا في كتابه اساس التقديس الرازي يقرر قانونا كليا حاسما: اذا تعارض دليل عقلي قطعي مع ظاهر نقلي فلا يمكن ردّ العقل لان صحة النقل نفسه متوقفة على اثبات العقليات.

- ثم اضاف خطوه أخطر وهي ان الدلالات اللفظية لا يمكن ان تكون قطعية؛ لان القطع يتوقف على مقدمات كثيره كلها ظنيه = والنتيجة انه لا يوجد تعارض بين قطعيين؛ لان النقل في حقيقته لا يصل الى القطع.

- وهنا نصل الى اقصى درجات تغريب العقل، بل الى الاقتراب من الموقف الفلسفي الذي يقصي النقل من دائرة المعرفة ومن دائرة القطعية.

- عند هذه الذروة وعند اكتمال هذه الصياغة الراهية لقانون التعارض ظهر مشروع ابن تيميه في كتابه درء تعارض العقل والنقل، لكن لم يكن كتابا او ردا جزئيا ولا اعتراضا عابرا، بل كان استجابة لمحصله مسار تاريخي كامل.

- فالكتاب واجه الذروة المنهجية للقانون، ولم يواجه ابتداءً بداياته.

- ومن هنا نفهم حجم هذا المشروع النقدي ونفهم كذلك لماذا جاء الكتاب بهذا الامتداد وهذا النفس التحليلي الطويل، وهذا التفكيك الدقيق؛ لأنه لم يكن يرّد على مساله واحده، بل على مسار تاريخي بلغ نهايته النظرية عند الرازي.

- وهذا هو السياق الذي لابد ان نستحضره إذا أردنا ان نقرأ الكتاب قراءه واعيه.

المحور الثالث: البنية الداخلية لخطه النقد:

البنية الداخلية لخطه النقد من الجواب الاجمالي الى التفكيك التفصيلي، فاذا جاوزنا السياق التاريخي ووصلنا الى بنية الكتاب نفسه، فان السؤال المنهجي الذي ينبغي ان نطرحه هو كيف مارس ابن تيميه نقده لقانون التعارض؟

ما الخطة التي بنى عليها مشروعه التفكيكي والبنائي معا؟

لأننا كما تعلمون لسنا امام رد ارتجالي، ولا امام تعليقات متفرقة، بل امام مشروع نقدي طويل النفس، شديد التنظيم، بالغ الوعي ببنيته.

ويمكن القول ان تفكيك ابن تيميه لمفاهيم قانون التعارض جرى على درجتين واضحتين، بل أن ابن تيميه صرح بذلك:

الدرجة الاولى الجواب الاجمالي: فابن تيميه لما ذكر استعرض الصيغة الرازية لقانون التعارض بدا يفككه بدرجتين او بجوابين بجواب اجمالي وبجواب تفصيلي.

الجواب الاجمالي تجدونه في ١ / ٧٨ - ٨٦ وهذا الجواب الاجمالي المنهجي الذي استهدف به ابن تيميه تفكيك مقدمات القانون في بنيته في تقديري من اهم اوجه النقد في الكتاب لماذا؟

لأنه يمثل نقطه التحول من الهدم الى البناء، ففي هذا الموضع لا يشتغل ابن تيميه على الفروع بل يذهب مباشرة الى الأسس، ويتناول الأسئلة الكبرى. هل يمكن اصلا تعارض القطعيات؟ هل الوصف بعقلي او نقلي وصف مؤثر في الصحة؟ هل النقل كله ظني كما يقرر الرازي؟ هل العقل كله قطعي كما يفترضه القانون؟ فهذا الجواب الاجمالي يمثل المدخل الحقيقي لبناء او لإعادة بناء العلاقة بين العقل والنقل على اسسه الصحيحة، ومن هنا يبدأ التأسيس.

الدرجة الثانية وهو الجواب التفصيلي: والمراد الالوجه الاربعة والاربعون، فقد تناول ابن تيميه نقد القانون الرازي من ٤٤ وجها، وهذه الالوجه ليست مجرد عدد، بل هي مسارات تحليلية متعددة تتناول القانون من زوايا مختلفة: من جهة مقدماته، ومن جهة لوازم، ومن جهة اثاره، ومن جهة تطبيقاته.

- هذه الواجهة بدرجتها الاجمالية والتفصيلية يمكن ردها الى ثلاثة اوجه كليها، وهذه نقطه مهمه جدا، وهذا التقسيم الكلي مهم جدا لفهم بنيه الكتاب.

الوجه الكلي الأول: إعادة البناء المنهجي للعلاقة بين العقل والنقل.

وهذا هو الوجه التأسيسي، ففيه لا يكتفي ابن تيميه بالنقد بل يعيد بناء العلاقة على اساس جديده، ويتضمن هذا الوجه نقضا جدليا لقانون التأويل، وبيان للوازم المنهجية الفاسدة المترتبة عليه، وتأسيس اعاده بناء العلاقة بين العقل والنقل، ويدخل في هذا الوجه الجواب الاجمالي السابق على مقدمات القانون.

-ويدخل فيه كذلك عدد من الواجهه التفصيلية مثل الوجه الاول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والتاسع والعاشر والثاني عشر والخامس عشر وبعض الواجهه والسادس عشر، وكذلك التاسع والعشرون وهذا من اهمها في الجزء الخامس.

-فهذه الواجهه تمثل بنيه المنهجية للكتاب، تؤسس وتناقش وتبين وتكشف.

الوجه الكلي الثاني: الاصل الايماني العلمي.

وهذا وجه بالغ الاهمية وغالبا ما يغفل في القراءة السطحية، وابن تيميه لا يكتفي بالتحليل العقلي، بل يقرر اصلا ايمانيا معرفيا: انه إذا ثبت صدق الرسول امتنع ان يُعارض خبره بعقل صريح. فهذا الوجه يقوم على التصديق الايماني البرهاني بالوحي واثبات صدق النبوة، وقد اشار الى اليه في مطلع الكتاب في حديثه عند فساد المعارض العقلي ٢١/١ فقال: " وفساد ذلك المعارض قد يعلم جملة وتفصيلا اما الجملة فانه من امن بالله ورسوله ايمانا تاما وعلم مراد الرسول قطعا تيقن ثبوت ما اخبر به وعلم ان ما عارض ذلك من الحجج فهي حجج داحضة... الخ" ويدخل في هذا الاصل الايماني عددٌ من الواجهه مثل الوجه الثالث عشر والرابع عشر والثاني والعشرين والثالث والعشرين والرابع والعشرين والخامس والعشرين والثالث والثلاثين والرابع والثلاثين والحادي والاربعين .

- هذا الوجه يخاطب المؤمن ويؤسس يقينه ويمنع اهتزازه امام دعاوى التعارض.

الوجه الكلي الثالث: النقض التفصيلي للعقليات المعارضة

هذا الوجه هو الوجه الاجرائي الضخم في الكتاب، وهذا هو الذي اعطى الكتاب حجمه الكبير.

- في هذا الوجه لا يناقش القانون نظريا فقط، بل يدخل في صلب العقليات التي زُعم انها قطعية فيحللها ويفكك مقدماتها ويكشف تناقضاتها.

-ومن أشهر المسائل التي ناقشها ابن تيميه في هذا الوجه: الاستدلال بحدوث الحركات والاعراض ومسالة التسلسل ومسالة قيام الافعال الاختيارية ومسالة علو الله على خلقه وتصورات ابن سينا وفخر الدين الرازي وابن رشد في مسائل فلسفيه كبرى.

- ويدخل في هذا الوجه الكلي بعضُ الاوجه مثل الوجه الحادي عشر والسابع عشر والثامن عشر - والتاسع عشر وهو متعلق بإبطال الاستدلال بحدوث الحركات والاعراض وفيه استطرادات طويلة في مناقشه بعض المسائل كمسالة التسلسل ومسالة قيام الافعال الاختيارية.

- هذا الوجه (١٩) بدأ من ١ / ٣٢٠ الى اخر المجلد الرابع = يعني ثلاث مجلدات وجزء من المجلد الأول.

- كما ان هذا الوجه الكلي تضمن الوجه الثالث والأربعين وفيه مناقشات تفصيليه لمسالة علو الله عز وجل على خلقه، وفيه تتبع نقدي لابن سينا والرازي في انكار تلك الصفة. وهذا الوجه بدا من اول ٣/٦ الى ١٤٠/٧

-وكذلك هناك الوجه ال (٤٤) فيه مناقشات طويلة طريقه الاعراض التركيب الاختصاص وفيه استطرادات طويلة جدا في مناقشه مسائل عده منها وجوب النظر واثبات وجود الله عز وجل وانكار صفتي العلم والإرادة. وهذا الوجه ال ٤٤ بدا من ١٤١/٧ الى اخر الكتاب المجلد العاشر = أربع مجلدات الا شيء يسير.

-وهذه الاوجه الثلاثة الكلية الجامعة للأوجه التفصيلية والوجه الاجمالي الذي رد بها ابن تيميه على القانون اشار إليها في مطلع الوجه الثالث في المجلد السادس فيقول: " واما طريق الرد عليهم فلنا فيه مسالك:

الاول ان نبين فساد ما ادّعوه معارضا للرسول صلى الله عليه وسلم من عقلياتهم - هذا الوجه الثالث اللي هو النقض التفصيلي للعقليات - وهو اطول الوجوه

ثم قال: " الثاني ان نبين ان ما جاء به الرسول معلوم بالضرورة من دينه او معلوم بالأدلة اليقينية وحينئذ فلا يمكن مع تصديق الرسول ان يخالف ذلك وهذا ينتفع به كل من امن بالرسول " وهذا في الاصل الايماني.

ثم قال متابعا: " الثالث ان نبين ان المعقول الصريح يوافق ما جاءت به الرسل لا يناقضه، اما بان ذلك معلوم بضرورة العقل واما بانه معلوم بنظره، وهذا اقطع لحجه المنازع مطلقا سواء كان في ريب من الايمان بالرسول وبانه أخبر بذلك او لم يكن كذلك، فان هؤلاء المعارضين منهم خلق كثير في قلوبهم ريب في نفس الايمان بالرسالة وفيهم من في قلبه ريب في كون الرسول اخبر بهذا " وهذا يمكن ان نقول انه البناء المنهجي وهو الوجه الاول كذلك الاجمالي اللي ذكره.

- هذا التقسيم من ابن تيمية يؤكد ان الواجهة ال ٤ ٤ ليست مبعثرة بل هي موزعة بين تأسيس منهجي وتأكيدي ايماني معرفي ونقض تفصيلي للعقليات المتهمة

- وخلاصه هذا المحور ان نقول: نحن امام خطه نقديه مركبه تبدأ بجواب اجمالي يؤسس، ثم تتفرع الى ٤ ٤ وجها تفصيليا، ثم يمكن ردّ هذه الواجهة الى ثلاثة اوجه كلية جامعها، وهذا يكشف لنا ان درء تعارض العقل النقل ليس مجرد رد بل هو مشروع نقدي بنائي طويل النفس يجمع بين التأسيس والهدم والتفكيك والبيان الايماني والنقض الجدلي والتحليل التفصيلي.

- وهنا تتجلى عبقرية البناء في هذا الكتاب وتتضح عظمه المشروع الذي اراد ابن تيمية ان يقيمه في مواجهه الذروة الراجية لقانون التعارض.

المحور الرابع وهو من اهم المحاور: الواقعية النقدية والروح المنهجية الحاكمة لمشروع درء التعارض:

ما الروح المنهجية الحاكمة لنقد ابن تيميه في كتابه درء تعارض العقل والنقل؟

إذا أردنا ان نلخص الروح الحاكمة لكتاب درء تعارض العقل والنقل في عبارته جامعته فإننا نستطيع ان نسميها بالواقعية النقدية.

- وهذا المصطلح وان لم يستعمله ابن تيميه بلفظه، غير ان مضمونه يسري في الكتاب كله، بل يسري في تراثه النقدي عموماً.

لكن ما المقصود بالواقعية النقدية؟

المقصود اختصاراً - دون تحليل المصطلحات الفلسفية وتتبع لمسارها التاريخي - المراد به اسلوب تحليلي منهجي يقوم على إنزال المفاهيم من تجريدها الكلي الى واقعها التفصيلي.

تفكيك المجملات الى عناصرها - الاستفصال عن الجزئيات - ورفض الالفاظ المشتبهة قبل تحرير معانيها - ومحاكمه الدعاوى الى واقعها المعرفي لا الى صورتها الذهنية.

فمنهج الواقعية لأنها لا تتعامل مع عقل ونقل بوصفهما عنوانين كليين مجردين، بل تتعامل مع الدلائل الواقعية في درجاتها: درجات النقل ودرجات العقل، وهي نقديه لأنها لا تقبل اي دعوى حتى تحلل هذه الدعوى، ولا تسلم بمقدمه حتى تفكك هذه المقدمة، ولا توافق على لفظ مجمل حتى يبين معناه.

- هذه الروح لم تظهر في درء تعارض العقل والنقل فقط، بل هي السمة الغالبة على مشروع ابن تيميه بأكمله، فنجدها مثلاً في نقده للمنطق الارسطي فلم يهاجم المنطق بوصفه علماً بل حلل بنيته وناقش تعاريفه وكشف عن مقدماته، ونجدها كذلك في تفكيكه المصطلحات الفلسفية والكلامية والصوفية. فكان ابن تيميه دائماً السؤال: ماذا تقصدون بهذا اللفظ؟ ما المعنى الذي تحت هذا المصطلح هل هو حق ام باطل ام محتمل؟ هذا هو ما اريد به من مصطلح الواقعية النقدية.

- صاغها ابن تيمية في نصيحة علميه واضحة حين قال في الدرء ١ / ٢٩٦: "ولهذا يجب على من يريد كشف ضلال هؤلاء وامثالهم ان لا يوافقهم على لفظ مجمل حتى يتبين معناه ويعرف مقصوده ويكون الكلام في المعاني العقلية المبينة، لا في معان مشتبهه بألفاظ مجمله"

- هذه نصيحة ابن تيمية وهذا هو منهجه وطريقته في النقد.

- ومن اللافت لمن يقارن ان هذه الآلية التحليلية هي نفسها التي شددت عليها الفلسفة اللغوية في القرن العشرين، فالفيلسوف جون سير مثلاً، يؤكد على ان كثيراً من المشكلات الفلسفية تنشأ من سوء تحليل السؤال ذاته، والواجب قبل الإجابة هو تحليل المفاهيم، وتفكيك الفروض المسبقة، وكشف المغالطات الكامنة في تركيب السؤال. وهذا من حيث المنهج ما نجده حاضراً بقوة عند ابن تيمية.

- هذه الروح المنهجية الحاكمة للكتاب، ولها تجليات كثيرة جداً في الكتاب، ولكنني سأمثل بمثالين هما أقرب الى المسألة حتى نتبين كيف طبق ابن تيمية هذه المنهجية:

المثال الاول تحليله لبُنية طرفي القانون العقل والنقل:

في القانون قانون التعارض الاشعري - لا سيما في صيغته الرازيه - يتعامل مع العقل والنقل بوصفهما كيانهين كليين متقابلين، لكن ابن تيمية يقف منهما موقف المستفصل المتسائل، لا يناقش عقلاً مجرداً، لا يناقش نقلاً مجرداً، بل يسأل اي عقل واي نقل وفي اي درجه وبأي مستوى من القطع او الظن؟ فالعقل عنده ليس رتبه واحده ولا النقل رتبه واحده، فلا يصح ان نبحت التعارض من جهة كونهما من جهة كون العقل والنقل طريقين فحسب؛ لان وصف الدليل بانه عقلي او نقلي وصف محايد لا يقتضي صحة ولا فساداً. فالصحة تتعلق بماذا؟ تتعلق بدرجة الدليل لا بنوع الدليل.

-ومن هنا ينتقل البحث من مستوى الطريق الى مستوى الدرجة المعرفية: درجات العقل، درجات النقل.

- ابن تيمية لما اراد ان يحلل هذا القانون قرر ان النقل يشتمل على قطعيات، وعلى ظنيات، وعلى اكاذيب. - نقصد بالنقل: الوحي، والاكاذيب بمعنى: الأحاديث الضعيفة والموضوعة، والعقل يشتمل على قطعيات وظنيات واغلوطات.

-وهنا ينقلب المشهد تماماً، فلم يعد السؤال هل العقل يعارض النقل؟ بل أصبح السؤال اي نوع من العقل؟ واي نوع من النقل؟ اين يمكن ان يمكن وقوع التعارض؟

- فإذا سألنا عن مثالا عن تعارض الاغلوطات العقلية مع الاكاذيب النقلية أجبنا بانها تطرح كلها.

- وإذا سئلنا مثالا عن تعارض الاكاذيب والاعلوطات مع الظنيات كان الجواب بتقديم الظنيات سواء كانت نقلية ام عقلية.

- وإذا سئلنا عن تعارض الظني مع قطعي أجبنا بتقديم القطعي سواء كان عقليا ام نقليا.

- وإذا سئلنا عن تعارض ظني مع ظني أجبنا بالتوقف حتى يرجع الى الترجيح بينهما؛ فقد يرجح الظن العقلي وقد يرجح الظن النقلية، ونقدم الراجح منهما لأجل انه راجح، لا لأجل انه عقلي أو نقلية.

وإذا سئلنا عن تعارض القطعيين سيكون جوابنا على غرار هذه المنهجية الواقعية النقدية نقول: لا يمكن، ونقول ان هذا السؤال سؤال زائف.

لماذا زائف ؟ لأنه يفترض صوره ممتنع عقلا وهي تعارض القطعيات ، فكل البشر لا يمكن ان يتصوروا تعارض القطعيات، لان تجويز تعارض القطعيات يلزم منه الجمع بين النقيضين، وهذه الصورة الممتنعة يقرر ابن تيمية بان الظن لا يرفع اليقين، و في بيانه لهذا التحليل الواقعي فيقول في ٧٩/١: " وان كان احد الدليلين المتعارضين قطعيا دون الاخر فانه يجب تقديمه باتفاق العقلاء سواء اكان هو السمعى او العقلي فان الظن لا يرفع اليقين، واما ان كانا جميعا ظنيين فانه يُصار الى طلب ترجيح احدهما فايهما ترجح كان هو المقدم سواء كان سمعيا او عقليا، فاذا افترضنا وجود دليل عقلي قطعي يعارض ظاهر نص ضمني وجب تقديم القطعي.

- هذه واقعية نقدية متجردة عند ابن تيمية، فلا يحايي النقل لأنه نقل، ولا يحايي العقل لأنه عقل ، ففي لغة واضحة يقدم ابن تيمية الدليل العقلي القطعي على ظاهر النص النقلية اذا ثبتت تعارضهما -وفي جواب الاعتراضات المصرية على الفتوى الحموية وفي نص عجيب يقول ابن تيمية " وكذلك لو افترضنا وجود دليل عقلي يعارض ظاهر الأدلة الشرعية التي ليست قطعيه لوجب تقديم القطعي على الظني ولجزمنا بان الرسول صلى الله عليه وسلم لم يرد بكلامه ما يعلم مثلنا وامثالنا انتفاء وعقولنا اقل من ان يقال هي دون عقله"

- هذا المنهج يورث تراثا علميا واستقصالا منهجيا، وهذا قرره ابن تيميه ٤٠/٧ و معنى كلامه انه إذا وجد تعارض بين العقل والنقل فلا يخلو من أحد امرين: اما فساد النقل سواء كان في سنده او في دلالاته، واما في فساد الدلالة العقلية لخلل في مقدماتها، وهنا يعاد النزاع الى موضعه الحقيقي لا الى عنوان مجم.

- في بيان هذا يقول ابن تيميه في الرد على المنطقيين ص ٤١٨ "متى تعارض في ظن الظان الكتاب والميزان النص والقياس الشرعي او العقلي فأحد الامرين لازم، اما فساد دلالة ما احتج به من النص اما بان يكون ثابتا عن المعصوم، او لا يكون دالا على ما ظنه، او فساد دلالة ما احتج به من القياس سواء كان شرعيا او عقليا بفساد بعض المقدمات او كلها لما يقع في الاقيسة من الالفاظ المجملة المشتبّهة" فهذا مثال على الواقعية النقدية او كيف تتحرك العقلية النقدية عند ابن تيميه في تفكيك هذا القانون.

المثال الثاني وهو مهم تحرير مفهوم التعارض:

الواقعية النقدية التيمية لم تقتصر على تحرير البنية، بل شملت تحرير مفهوم التعارض نفسه.

- فابن تيميه يبين ان التعارض المتصور بين العقل والنقل ثلاثة أنواع، وهذا تحرير مهم جدا في هذه القضية:

أولاً: التعارض الزائف.

وهو توهم تعارض النصوص مع قطعيات العلوم الطبيعية او الرياضية وهذا في نظره ليس محل النزاع اصلاً؛ لان مورد النزاع هو في الغيبات وفي اسماء الله وصفاته وما بعد الموت، اما العلوم الطبيعية فيقرر ابن تيميه وهو حق: لا يُعلم تعارض نص صحيح مع حقيقة علمية قطعية، بل الحقائق تشهد للوحي. وأشار لهذا الوجه او لهذا المفهوم في الدرء ١/١٤٨ و ١٥١.

النوع الثاني: التعارض الحقيقي.

وهو الذي يقتضي تكذيب الوحي، وهذا لا قائل به، الا من كان خارج دائرة الإسلام، فلا الاشاعرة ولا المعتزلة ولا غيرهم من المتكلمين يقولون بهذا النوع من التعارض الذي يطعن في صدق الوحي، ولذلك هم أنفسهم لجؤوا الى مثل هذا القانون لدفع هذا النوع من التعارض عن نصوص الوحي.

- وصياغاتهم لهذا القانون ومنهم الرازي لا تفارقها عبارات مثل: تعارض ظواهر النقل مع قواطع النقل.

- ولا ريب ان ابن تيميه كان مدركا لمناط الخلاف بينه وبين المتكلمين في التعارض ، ففي الدرء صفحه ١٨٠/١ يقول: " لا يخلو الشخص اما ان يكون مقرا بخبر نبوه الانبياء واما ان يكون غير مقّر، فان كان غير مقّر بذلك لم نتكلم معه في تعارض الدليل العقلي والشرعي فان تعارضهما انما يكون بعد الاقرار بصحة كل منهما لو تجرد عن المعارض، فمن لم يقر بصحة دليل عقليا البتة لم يخاطب في معارضه الدليل العقلي والشرعي، وكذلك من لم يقر بدليل شرعي لم يخاطب في هذا التعارض " فاصلا التعارض الحقيقي بمعنى تكذيب الوحي، فالمتكلمون لا يرون ان العاقل يعارض النقل في ذاته.

النوع الثالث: التعارض الظاهري.

وهو مناط الخلاف في آلية حله، وفي نتائجه، لا في تصور إمكانه، فانه يمكن تصور التعارض الظاهري بين العقل والنقل.

- فابن تيميه يجوز بناء على تفصيله والتحليل السابق تعارض ظاهر نص نقلي مع دليل عقلي، لكنه يخالف قانون المتكلمين في طريقه الحلّ، وفي منهجيته.

- فاذا كان للمتكلمين جواب جاهز لحلّ ذلك التعارض بتقديم الدليل العقلي على الدليل النقلي وتأول دلاله النقل، فان ابن تيميه بواقعيته النقدية لا يقترح جوابا معلباً جاهزاً بل يطرح الاسئلة الاستفصاليه المنهجية مثل: هل حقاً ان ظاهر هذا النص النقلي يُعارض الدليل العقلي القطعي؟ وهذا في الاستفصال عن المعنى الظاهري، ثم يستفصل عن الدرجة او الرتبة المعرفية العقلية: هل حقاً ان دلاله هذا الدليل العقلي قطعيه؟ ثم يستفصل عن درجة الصحة: ما درجة صحة الدليل النقلي؟ ثم يستفصل عن الدرجة والرتبة المعرفية النقلية: ما درجة دلالة هذا الدليل النقلي؟

- فتفحص تلك الاسئلة هو الذي يقود الى معرفه واقعيه الدليل، او الدليلين، فلا ننحاز الى الدليل النقلي لأنه نقلي.

- بل ان ابن تيميه كما انه يحذر من رفض دلاله الأدلة النقلية الصحيحة لمجرد مخالفتها للعقل دون اختبار الدلالة وفحصها، كذلك يحذر من رفض دلاله الأدلة العقلية الصريحة لمجرد توهم معارضتها لدلائل النقل.

- وكما ان ابن تيمية ينكر على المتكلمين، فينكر على غير المتكلمين الذين يُغالون في جانب النقل ويردون الدلائل القطعية، بمجرد ما يرونه معارضا لدلاله النقل، ولذلك عاب على بعض الجهال المنتسبين للطريقة الشرعية ممن دخل في مناظرات مع خصومه ردهم القضايا العقلية الصريحة دون تأمل في دلاله القطعية لمجرد توهم مخالفتها للنقل.

- مثل بعض القضايا الرياضية والطبيعية كتعيين وقت الكسوف والخسوف وكرويه الافلاك ووجود السحاب من البخار. ينظر: الرد على المنطقيين فقد ضرب بعض الأمثلة على ذلك في صفحه ٣١٩ ومن امثلة ذلك: ابطال ابن تيميه رواية الواقدي في تعيين موت ابراهيم ابن الرسول صلى الله عليه وسلم حيث روى انه مات في العاشر الذي كسفت فيه الشمس، وردّ هذه الرواية وأبطلها لماذا؟ عمدته في ذلك انه اعتمد على الدلالة الفلكية القطعية التي تحيل وقوع الكسوف في غير وقت الاستسار فالشمس لا تكسف في العاشر وإنما تكسف في وقت الاستسار ١٣ ١٤ ١٥.

كذلك بالدلالة الفلكية أبطل ابن تيميه افتراض اجتماع صلاه العيد وصلاه الكسوف وهذا الافتراض افترضته الشافعية، ويراه ابن تيميه افتراض ذهني لا واقع له، ولكن بعض اصحاب الشافعي جوزوا وقوعه، وهذه مكابرة على حد وصف ابن تيميه لها، والعجيب تصويب ابن حجر وقوع مثل هذا الافتراض، وفي الحقيقة لا يمكن ان تجتمع صلاه العيد والكسوف، لان صلاه العيد في العاشر، والكسوف لا يمكن ان يحدث في اليوم العاشر.

خاتمه المحور: الواقعية النقدية عند ابن تيميه هي تحليل قبل الحكم، واستفصال قبل الترجيح وتفكيك قبل القبول او الرد، محاكمه للمفاهيم الى واقعها لا الى صورها الذهني.

- ومن دون استحضار هذه الروح لا يمكن ان نقرا درء تعارض العقل والنقل قراءه صحيحة لان الكتاب ليس مجرد رد، بل هو تمرين منهجي عميق على كيف نفكر، وكيف نحلل، وكيف نمنع التناقض قبل ان نقع فيه.

المحور الخامس: دلالة العنوان وكشف البنية البنائية للمشروع:

من المسائل التي تبدو في ظاهرها شكليه، لكنها في حقيقتها كاشفه عن روح المشروع ومنهجه: عنوان الكتاب.

- فالعنوان ليس مجرد بطاقة تعريف بل هو عتبه النص الأولى، وهي التي تكشف عن زوايا النظر وتلخص مقصد المؤلف، وأحياناً تفصح عن الفارق الدقيق بين مشروع ومشروع.

- كتاب درء تعارض العقل والنقل ثبت له في النسخ عنوانان مشهوران:

الاول درء تعارض العقل والنقل وهو المشهور، والثاني موافقه صحيح المنقول لصريح المعقول، وكلا العنوانين مثبتان في الكتاب المطبوع بتحقيق محمد رشاد سالم غير ان الشيخ محمد رشاد سالم اختار الاول وهو درء تعارض العقل والنقل ليكون العنوان الرئيس وذكر لذلك اعتبارات ذكرها في مقدمته.

- لكن السؤال الذي أحب ان اطرحه عليكم بوصفنا نقرا الكتاب قراءه منهجيه وهو بناء على الروح النقدية التي شرحناها سابقا والمتمثلة في الواقعية النقدية وتحرير مناط تعارض وتفكيك بنية العقل والنقل : اي العنوانين ادق تعبيرا عن مشروع ابن تيميه؟

العنوان الاول وهو درء تعارض العقل والنقل هذا هو عنوان عام، وهو في الحقيقة عنوان يشترك فيه مع خصومه للمتكلمين، فالتكلمون ايضا يهدفون الى درء التعارض، وقانون التأويل نفسه وضع في تصوره لرفع التعارض ولدرئه، فاذا كان الجميع يقول ندرأ التعارض، فما الذي يميز ابن تيميه عنهم؟

من هنا اقول هذا العنوان وان كان صحيحا من حيث المضمون، الا انه لا يبرز خصوصيه المشروع التيمي لماذا؟ لأنه يكتفي بفعل الدرء او المنع او الدفع، بينما مشروع بن تيميه تجاوز ذلك.

- اما العنوان الثاني فهو العنوان الرديف وهو موافقه صحيح المنقول لصريح المعقول فهذا العنوان في تقديري ادق واخص وأكثر انسجاما مع البنية الداخلية للكتاب، وأكثر كشافا عن روح المشروع وذلك ذلك لاعتبارين أساسيين:

الاعتبار الأول: البعد البنائي لا الدفاعي.

هذا العنوان لا يكتفي بفعل سلبي: الدراء، بل يقرر امرا ايجابيا وهو: الموافقة، فالكتاب ليس مجرد دفع دعوى التعارض، بل يقرر ان النقل الصحيح يوافق العقل الصريح، وهذا ينسجم مع مشروع ابن تيمية البنائي، فهو لا يقول لا تعارض، بل يقول هناك موافقه حقيقيه بين الطرفين اذا فهم على وجههما الصحيح.

- وهنا تظهر الفروق الدقيقة بينه وبين خصومه الذين يقولون: اذا تعارض العقل والنقل قدمنا العقل وأولنا النقل، اما هو فيقول: العقل الصريح لا يمكن ان يناقض النقل الصحيح، فهو يعيد تعريف طرفي المعادلة، ثم يقرر نتيجة مختلفة.

- إذا العنوان الثاني يبرز خصوصيه المشروع.

و الاعتبار الثاني: انسجام العنوان مع الواقعية النقدية التي و المنهجية التحليلية التي تمتع بابن تيمية.

- فان العنوان الثاني يشتمل على توصيفين دقيقين: صحيح المنقول، وصريح المعقول.

- وهذا التوصيف هو لب الواقعية النقدية، فليس كل منقول صحيحا، ولا كل معقول صريحا وبهذا العنوان يدرج عنصر التحليل في قلب العتبة النصية الأولى، فهو لا يتكلم عن النقل بإطلاق، ولا عن العقل بإطلاق، بل عن النقل الصحيح والعقل الصريح، وهذا يختصر التحليل الذي فصله في الكتاب درجات النقل ودرجات العقل، والتفريق بين القطع والظن.

- فالعنوان نفسه يحمل المنهج، ومن هنا يمكن ان نلمح فرقا دقيقا بين مشروعين لابن تيمية:

-المشروع الاول في كتاب درء تعارض العقل والنقل وهو مشروع نقد قانون التأويل مع تقرير موافقه العقل الصريح للنقل الصحيح.

المشروع الثاني في كتاب تلبيس الجهمية الذي يغلب عليه الطابع التفكيكي والتتبع الدقيق لمواضع التناقض ونقض الاقوال قولاً قولاً.

- ففي تلبيس الجهمية يغلب عليه النقض التفصيلي، اما في درء تعارض العقل والنقل فيغلب عليه البناء المنهجي.

- ومع ذلك فكلا المشروعين يتجهان في عمقهما الى نقد تصور واحد بلغ ذروته عند فخر الدين الرازي الذي يمثل أعظم منظري المذهب الاشعري في طوره المتأخر.

خاتمه المحور: ان الوقوف عند العنوان دائما لا يكون وقوفا شكليا بل هو مدخل الى فهم روح الكتاب، ففي تقديري والعلم عند الله ان عنوان موافقه صحيح المنقول صريح المعقول ادق في التعبير عن مشروع ابن تيميه وأكثر انسجاما مع واقعيته النقدية وواضح في ابراز طابعه البنائي، اما عنوان درء تعارض العقل والنقل فهو يعبر عن أحد ابعاد المشروع، لكنه لا يستوعب روحه كامله، وهنا تتجلى دقة القراءة، ان ننتبه حتى الى العتبة الاولى للنص لأنها احيانا تختصر فلسفه الكتاب كله.

المحور السادس: قراءات معاصره لكتاب درء التعارض اتجاهات ومقاربات نقديه:

القراءة العلمية الرصينة لا تقوم على العزلة، بل على الحوار، ولا على الاكتفاء بالنص، بل على وعي بتاريخ تلقيه وتحليله.

- وكتاب درء تعارض العقل والنقل ليس نصا تراثيا جامدا بل مشروعاً قابلاً لإعادة القراءة قابلاً للنقاش، قابلاً للنقد العلمي المنضبط.

- ومن لم يدخل هذا الكتاب في سياق الحوار والمعاصرة فقد حوله الى اثر متحفّي، لا الى مشروع معرفي حي، وهذا في تقديري بخلاف ما اراده ابن تيميه من كتابه.

- لذلك لا يمكن لاي باحث جاد ان يتناول كتابا بحجم درء تعارض العقل والنقل من غير ان يطلع على ما كتب حوله من الدراسات الحديثة والقديمة.

- حسب اطلاعي من أبرز الدراسات الحديثة التي تناولت الكتاب وتناولت مشكلته المركزية ثلاث دراسات رئيسه، لكل واحدة منها جهات وزاويتها وافترضاها النظرية الأولى:

- دراسة شريف الطوبجي وعنوانها: موقف شيخ الاسلام ابن تيميه من قضيه العقل والنقل ترجمه اسامه عباس.

وهي دراسة تحليليه للكتاب سعت الى التنقيب عن الاصول الفلسفية والمنهجية التي اعتمد عليها ابن تيميه في رسم العلاقة بين العقل والنقل، ومن الناحية المنهجية هي دراسة تحليليه داخلية تحاول ان تستخرج البنية النظرية التي يقوم عليها الكتاب، لا ان تكتفي بتتبع مسائله الجزئية ويمكن القول انها قدمت تحليلا علميا جيدا لبنية العلاق بين العقل والنقل في فكر ابن تيميه، وبرزت ملامح مشروعه النقدي بصوره منضبطة الى حد ما، غير ان الدراسة توسعت في استحضار السياقات العامة لموقف ابن تيميه من العقل والنقل خارج نطاق الدرء نفسه، وهذا في تقديره توسع محمود لان هدف الدراسة لم يكن تحليل الكتاب بوصفه نصا معزولا بل بوصفه تعبيرا عن مشروع فكري أوسع، ومن هنا فهي دراسة تأسيسية مفيدة تمهد لفهم الكتاب في سياقه المعرفي العام.

- اما الدراسة الثانية فهي دراسة ياسر قاضي عنوانها: موافقه العقل للنقل عند ابن تيميه دراسة تحليليه لكتاب در التعارض ترجمه وتقديم عمرو بسيوني .

وهذه دراسة تتخذ زاويه مختلفة، فهي تركز على الجدل المنهجي المحتدم بين المدرسة الاشعرية ممثله في فخر الدين الرازي لا سيما في كتابه تأسيس التقديس وبين ابن تيميه في درء التعارض، والدراسة تحاول ان تقرأ الكتاب بوصفه ردا مباشرا على نموذج منهجي محدد، ثم تحلل الحل الذي اقترحه ابن تيميه، وهو خاصه في ما يتعلق بمفهوم الدلالة الفطرية، فله نقد في ذلك وهي دراسة مفيدة بلا ريب وتتميز بمحاوله بناء قراءه منهجيه متماسكه للنزاع بين النموذجين، لكن من وجهه نظري تحتاج الى حوار علمي اعمق لا سيما في تقويمها للنموذج التيمي، وفي بعض النتائج التي انتهت اليها بشأن طبيعة تأسيسه المعرفي.

الدراسة الثالثة دراسة فرانك جريفيل وهو مستشرق او باحث الماني عنوانها ابن تيميه وخصومه الأشاعرة حول العقل والنقل اوجه الشبه والاختلاف والحلقة المفرغة

وهذا البحث بترجمة عمرة بسيوني كذلك، وهذه الدراسة تمثل قراءه استشرقيه تحليليه للنزاع بين ابن تيميه والأشاعرة لا سيما الغزالي وفخر الدين الرازي، وهي لا تكتفي بعرض الجدل بل تتجه الى نقد النموذج التيمي نفسه، بل وتخلص الى ان نموذج ابن تيميه في حل مشكله العلاقة بين العقل والنقل يقع - بحسب توصيفه - في دور منطقيٍّ ممتنع، في مقابل ما تعتبره هذه الدراسة تماسكا منطقيا في النموذج الاشعري، وهنا تكمن اهميه هذه الدراسة، فهي لا تقف عند التحليل التاريخي بل تدخل في التقويم الفلسفي للمشروع التيمي.

- هذه الدراسة تناولت بعض اطروحاتها بالنقد والتحليل في مقاله ستنشر قريبا ان شاء الله بعنوان واقعيه ابن تيميه النقدية حول علاقة العقل بالنقل في سياق الجدل التيمي الاشعري قراءه تحليليه.

- هذه الدراسات الثلاث تمثل اتجاهات مختلفة في قراءه الكتاب:

- ما بين قراءه تحليليه داخلية (طوبجي) - واخرى قراءه جدليه مقارنة، وهي الدراسة الثانية، وثالثة قراءه فلسفية نقديه تقويمية للباحث جريفيل.

- نختم المحاضرة بملخص فنقول: إذا أردنا قراءة هذا الكتاب قراءةً صحيحة فلا بد ان نستحضر ما يلي: مسألته المركزية، وسياقه التاريخي، وواجه نقده الثلاثة الكبرى، وروحه المنهجية الواقعية النقدية التي اثبتتها بالواقعية النقدية.

الاسئلة

- ستخرج لي ان شاء الله مجموع من البحوث قريباً.

س/ هل يوجد ردّ على شيخ الاسلام ابن تيميه في هذه الاطروحة بما انها اطروحة نخلت المذهب الاشعري وفصلت فيه وردت عليه، هل لهم ردود تمثل الجانب الاشعري؟

ج/ لا اعلم ان هناك كتاباً مفرداً قصد قصداً أصلياً لمناقشه ابن تيميه في ردوده على قانون التعارض عند الرازي، لكن أجد هناك تعليقات من المتأخرين، وغالب التعليقات ليس تعليقات علمية محضة، وانما تعليقات فيها من النقد والتجريح لذات ابن تيميه فقط، هذا الذي اطلعت عليه، ولم أجد كتاباً اشعرياً قصد نقد ابن تيميه للرازي في قانونه التعارض.

س/ هل استمر الاشاعرة بعد الفخر الرازي على نفس مستوى الانحراف في الموقف من النقل والعقل ام انهم تراجعوا بعد ذلك؟ لأني اذكر ان هناك نصوصاً لبعضهم - خصوصاً لدى متأخريهم - ينتقد ابن تيميه في الموقف من الرازي وفي الموقف من الأشاعرة في انهم يقدمون العقل مطلقاً على النقل وان ابن تيميه اساء فهم الموقف، وبعضهم يعتبر اصلاً ان موقف الرازي موقفاً شاذاً عن جمهور الأشاعرة والتيار السائد فيه؟

ج/ مدرسه الرازي استمرت بعد الرازي، فجاء الایحي وهو خاتمه المنظرين الكبار للأشاعرة وكتابه المواقف المشهور، وكذلك الجرجاني وغيره كالإسفرایینی و سعد الدين التفتازاني وغيرهم من اساطين وكبار المنظرين الذي جاءوا بعد الرازي، فهي استمرت، ولكن هذا الخط وجد عند الأشاعرة من ينكر من قديم كالغزالي وابن حجر الهيتمي، كذلك عند المتأخرين و وكثير من الاتجاهات الاشعرية، وليس اتجاهها واحداً ، فمدارس المتقدمين ومدارس الذين قربوا المنهج الاشعري الى الاعتزال كالجويني، والمدارس التي مالت الى التفلسف كالرازي ومدرسته، وما اشبه ذلك، والأشاعرة الاثريين كذلك لهم خط آخر مختلف، فهي ليست مدرسه واحده، صحيح اصولها واحده، ولكنها تختلف في تعاطي هذه الأصول.

س/ ما هي الكتب التي تقرا اولاً ويُرتقى بها الى فهم درء التعارض؟

ج/ طبعا كتب ابن تيمية المشهورة المعروفة فالتدرج هذا مهم جدا في قراءه فكر ابن تيمية من كتبه الصغيرة والمتوسطة، ثم اضافته الى امر مهم جدا وهو التعاطي مع علم الكلام فهما، بمعنى: لا بد الانسان كذلك ان يفهم ابعاد علم الكلام في مسائله واتجاهاته ومأخذه، ولا بد ان يكون عنده المام بعلم الكلام وبطبيعته، لان الخصم هم المتكلمون، والقضايا التي تناقش هي في دائرة علم الكلام، فلا بد من ان يأخذ الانسان حظه من فهم علم الكلام حتى يتوصل به الى فهم اطروحات ابن تيمية في نقده لهذه المسائل، وهذه مهمه جدا.

- ولكن طبعا أنتم تعلمون ان العقيدة تسير في مسارين: مسار تقريرى ومسار نقدي.
- المسار التقريرى هذا مسار بنائى يبدأ بعقيدته اهل السنة والجماعة والتأسيس لها والبناء عليها من كتبها الاثرية ومن كتب ابن تيمية ومن كتب غيره.
- واما الجانب النقدي والمسار النقدي فهو مختلف فلا بد ان يمارس علم الكلام بمعنى انه يحاول ان يتصور مسائله حتى يصل الى مثل هذه المستويات او الكتب المطولة حتى ينتفع بنقد ابن تيمية وينتفع بفكر ابن تيمية وكيف يفكر وكيف يتعاطى مع هذه المسائل.